

أشار إلى أن الوزارة تمر بمرحلة حساسة وتاريخية

العتيبي للإسراع في إجراء المقابلات للوظائف الإشرافية بـ «التربية»



متعب العتيبي

تنفيذ قرار الإحالة إلى التقاعد أوجد فراغ وحالة من الارتباك في الوزارة

تراجع الوزارة عن بعض القرارات دليل على استعدادها للتعاون واحترام وجهات النظر المختلفة

عندما تكون قرارات الوزارة صحيحة سنكون سنداً لها وعاوناً وإذا جانبها الصواب فلدينا الشجاعة للمواجهة

قال رئيس جمعية المعلمين متعب العتيبي إن الواقع التربوي حالياً يمر بمرحلة حساسة وتاريخية، في ظل وجود فراغ قيادي كبير بسبب قرار الإحالة إلى التقاعد، مشيراً إلى أن ذلك لم يحدث من قبل، حيث لم يحصل أن تكون هناك قيادات تربوية شاغرة بهذا العدد في مثل هذه المناصب القيادية، مؤكداً أن علاقة الجمعية بالوزارة في الفترة الحالية فيها نوع كبير من الانسجام والتفاهم، خصوصاً بعد أن شعرنا بجديّة مسؤولي الوزارة وإيمانهم بأهمية مشاركة الجمعية في القرار التربوي. وأشار العتيبي إلى أن قرار الإحالة للتقاعد وموقف الجمعية المؤيد له على أن يكون باتّباع التدرج حتى لا يكون هناك فراغ في الميدان التربوي، في ظل عدم وجود صف ثان مهياً لذلك، مؤكداً صحة وجهة نظر الجمعية في ذلك، حيث إن الوزارة تحاول سد فراغ الدفعة الأولى من المحالين للتقاعد، وهي تحتاج إلى مزيد من الوقت لذلك، مطالباً بالوزارة، وقبل إحالة الدفعة الثانية من هؤلاء إلى التقاعد أن تبدأ من الآن بإجراء المقابلات للوظائف الإشرافية في الفصل الدراسي الأول وعدم الانتظار أو تأخيرها إلى الفصل الثاني أو بعد الإحالة للتقاعد، وأن تكون لجميع التخصصات والمناصب الإشرافية، وإلى تفاصيل الحوار

كيف تقيّم الواقع التربوي حالياً؟ وهل أنت متفائل؟

● بداية أهنئ كل الزملاء المعلمين والمعلمات وأهل الميدان بانطلاق العام الدراسي الجديد، كما أهنئ وزير التربية د. نايف الحجرف والقيادات التربوية والإدارات المدرسية والطلاب، وأتمنى أن يكون عاماً حافلاً بالإنجاز والجد والاجتهاد.

أما ما يتعلق بالواقع التربوي، فإنا نعتقد أنه يمر بمرحلة حساسة وتاريخية، في ظل وجود فراغ قيادي كبير بسبب قرار الإحالة إلى التقاعد لم يحدث من قبل، حيث لم يحصل

أن تكون هناك قيادات تربوية شاغرة بهذا العدد في مثل هذه المناصب، مثل 4 مناصب قيادية في مجلس الوكلاء، وجميع موجهي العموم لجميع المجالات الدراسية، ومراقبي التعليم، وممثل هذا الفراغ يتطلب من وزارة التربية أن تنتبه إليه، لأنها مرحلة حساسة، وتحتاج من وزير التربية والقائمين عليها إلى الانتباه، وتحملهم مسؤولية مضاعفة لاختيار الكفاءات المناسبة وسد هذه الشواغر، بحيث يكون ذلك على أساس الخبرة والكفاءة والعطاء ومن العناصر الشبابية، لأن هذا يلتقي مع الهدف من هدف مؤتمر الشباب الذي حضره صاحب السمو الأمير، وكان من أهم توصياته إعطاء فرصة للشباب لخدمة وطنهم، من خلال الاستفادة منهم، لذلك فالوزارة تمر بمرحلة تاريخية، وأتمنى أن يتم اختيار القيادات بشكل سريع وعاجل لشغل هذه المناصب، الذي أوجد إحساساً لدى الميدان التربوي بأن هناك فراغاً في أروقة الوزارة، وحالة من الارتباك فيها.

وماذا عن وضع الوزارة حالياً في ظل قرارات الوزير الأخيرة؟

● نحن في الجمعية عندما تصدر قرارات من قبل وزير التربية والقياديين ومجلس الوكلاء فإننا نضع مصلحة المسيرة التعليمية ومصحة المعلمين في الأساس، وقد لاحظنا أن قرارات الوزارة الأخيرة كانت إيجابية ونصب في الاتجاه الصحيح، مثل قرار إلغاء الملف الإنجازي لم يكن ناجحاً، وطالبت الجمعية بإلغائه منذ 2006، وقرار تعديل المعدل التراكمي في النظام الثانوي الموحد يسعد المسار في هذا التعليم بشكل خاص، وكذلك قرار الإحالة للتقاعد وموقف الجمعية المؤيد له على أن يكون باتّباع التدرج حتى لا يكون هناك فراغ في الميدان التربوي، في ظل عدم وجود صف ثان مهياً لذلك، وقد ثبتت صحة وجهة نظر الجمعية في ذلك،

وماذا تقول لمن يتهم جمعية المعلمين بأنها أصبحت مساندة للوزارة وتحابيها في كل قراراتها؟

● لا شك أن الجمعية ووزارة التربية وجهان لعملة واحدة، واعتقد أن الجمعية شريك في

القرار التربوي ومعنية بإبداء رأبها ومقترحاتها والدفاع عن حقوق أعضائها، وما يحدث بيننا هو أمر طبيعي، فعندما تكون قرارات الوزارة صحيحة فستكون الجمعية سنداً وعاوناً، وفي حال صدور قرارات جانبتها الصواب لدينا الشجاعة لمواجهتها وإبداء وجهة نظرنا، وفي عهد الوزير د. الحجرف اختلفنا معه في بعض القرارات، كقرار فصل الطالب العام الماضي، وأعلنا ذلك، وكان موقف الوزارة يخالف موقف الجمعية، إلا أننا في المقابل كانت هناك قرارات نجحت فيها الوزارة واتفقتنا معها، وبذلك فلا يوجد موقف مسبق لدينا.

في ظل المستجدات السياسية الجديدة.. هل سيعود التعاون مجدداً بين الجمعية واللجنة التعليمية في مجلس الأمانة؟

● الجمعية تلقت دعوة من رئيس اللجنة التعليمية في مجلس الأمانة د. محمد الحويلة، وسنشارك في اجتماعات اللجنة لأن الجمعية لديها رؤية لتطوير التعليم، وجملة من المشاريع والمقترحات والقوانين من ضمنها قانون حماية المعلم، وقانون إنشاء هيئة اعتماد وضمان الجودة الأكاديمي، وقانون إنشاء جامعة تربوية، وقانون تعديلات كادر المعلمين فيما يتعلق بمعلمي المعلمين حديثي التعيين (هـ د)، والوظائف الإشرافية، وسنكون الاجتماعات قريباً مع اللجنة لبحث هذه القوانين وتقديمها للنواب وعرضها على مجلس الأمانة للتصويت عليها وإقرارها. ونحن كجمعية مهنية تدافع عن منسبها مطالبون بأن نتعامل مع جميع مؤسسات الدولة، ومع الحكومة والمجلس.

هل هناك تخوف من حال التقاعد التي تخوف من انتقال

د. الحجرف إلى وزارة أخرى غير التربوية؟

● أتمنى حقيقة أن يكون عمل الوزارة دائماً عملاً مؤسسياً، وقد كان هذا التخوف موجوداً، وطرحته الجمعية هذا وأعلنته سابقاً، وهو لا يرتبط بمشروع تطوير الذي عرضه د. الحجرف وتبناه، بشخصه، وإنما أن يكون هذا المشروع مشروع دولة واستراتيجية وزارة، ولا يؤثر تغير الوزير في مثل هذه المشاريع التربوية.

أعلنت الوزارة مراراً أن مشروع «رخصة المعلم» سيرى النور قريباً.. هل تتوقعون أن المشروع سيطبق؟

● مشروع تمهين التعليم هو من ضمن مشاريع خطة التنمية للوزارة، وقد تم تشكيل فريق من جامعة الكويت ووزارة التربية وجمعية المعلمين لإعداد مشروع رخصة التعليم (تمهين التعليم)، وقد قطعت اللجنة شوطاً كبيراً في إنجاز المشروع، وسنقوم بعرضه على الميدان التربوي للاطلاع عليه والاستماع إلى وجهة نظره ومعالجة أي جوانب قصور فيه، ومن ثم تطبيقه على مراحل وفق الخطة الزمنية الموضوعية له.

لوحظ خلال العام الماضي غياب للمؤتمر التربوي الذي كانت الجمعية تنظمه كل عام، ما سبب ذلك؟

● مجلس الإدارة الحالي في بدايات اجتماعاته قرر أن تكون هناك خطة لعقد المؤتمرات التربوية، بحيث يكون في كل دورة نقابية مؤتمر تربوي واحد، ومؤتمر واحد للمعلمة، يغطي ما يرتبط بالمعلمين والمعلمات بشكل مباشر، والهدف من هذا القرار هو أن يكون لدينا تركيز على الموضوعات العامة وإعطاء فرصة لتنفيذ التوصيات التي تخرج من المؤتمرات من قبل الجهات المختصة، وفي العام المقبل 2014 سيكون لدينا مؤتمر تربوي، علماً أننا قد أقمنا العام الماضي مؤتمراً للمعلمة.

هناك اتهام للجمعية بالتقصير في المطالبة بحقوق المعلمين الوافدين، ما ردكم على ذلك؟

● الجمعية لا تفرق في المطالبة بحقوق المعلمين والمعلمات بين مواطنين ووافدين، والدليل أننا قدمنا مقترحات تعديل رواتب الوافدين وتحسين أجورهم، وتعديل بدل السكن، وكذلك طالبنا بمعالجة ملف المعلمين البدون ومسألتهم بالوافدين، فالجمعية هي لخدمة المعلمين والمعلمات بشكل عام.

حذر من أي إجراءات عقابية بحق المعتصمين

الحضينة: الاعتصام حق مكفول

للمعلمين والعاملين بـ «التربية»

الاهتمام بهم أو المعلمين أيضاً الذي نحرص الراحة التي تضمن لهم أفضل عطاء للمسيرة التربوية، مشدداً على أن النقابة تقف جنباً إلى جنب مع مطالب العاملين والمعلمين المحقة في الوزارة، داعياً الجميع إلى التواصل معها على الدوام وطرح أي مشكلة قد تواجههم للعمل على إصالتها إلى مسؤولي الوزارة والعمل على حلها.

إلى حل أي مشكلات عالقة في الوزارة، وأكد أن نقابة العاملين في وزارة التربية لن تسكت عن إجراءات عقابية قد يتم اتخاذها من أي مسؤول في الوزارة بحق المشركين في الاعتصامات التي نظمها رؤساء الأقسام أخيراً، مشدداً على أن المطلوب من وزارة التربية فتح أبواب المسؤولين للاستماع إلى المطالب التي أدت للحضينة في الاعتصام. وأشار الحضينة بوعد وزير التربية بالإجابة عن مطالب المعتصمين وبحث مجلس وكلاء وزارة التربية للموضوع، مؤكداً في الوقت نفسه أن القول بان الاعتصام من المظاهر المرفوضة في وزارة التربية يحافيه الصواب طالما كان ذلك من أجل التعبير عن آراء المعلمين وإصالة صوتهم إلى المسؤولين بعيداً عن أي أهداف أخرى.

وأشار إلى أن نقابة العاملين في وزارة التربية تتابع هذه القضية أولاً بأول من أجل الوصول إلى حلول تؤمن حسن سير العملية التربوية ولا تؤثر سلباً على الأفضل الذي تشجع النقابة الذين يحرص الجميع على



محمد الحضينة

وصفته بالانتهاك الصارخ ضد الطفولة الوهيب: نطالب بإجراء تحقيق في مقطع الطفلة المعنفة وأختها

الإنساني ولخصوصيتها وتدمير لنفسيتها وإهانة لكرامتها وكرامة ذويها، بما يخالف قيمنا الإسلامية السمحة، ليس هذا فقط بل أنه يعد اعتداء صارخاً على ما قرره الدستور الكويتي للطفل من حماية، أبرزها ما جاء في من المادة (10) من الدستور، والذي يؤكد على تعهد الدولة بحماية الطفل ووقايته من جميع صور الإهمال الأبوي والجسماني والنفسي أيضاً، حيث تنص المادة الدستورية، على أن «ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأبوي والجسماني والروحي». وأضافت الوهيب: المفارقة العجيبة أن الواقعة الأليمة يتزامن حدوثها مع مناقشة الكويت لتقريرها الدوري حول حقوق الطفل أمام اللجنة الدولية لحقوق الطفل، لذا يلزم منا الأمر تذكري المسؤولين في وزارة التربية (3) من اتفاقية حقوق الطفل، حيث تنص على أن «تعهد الدول الأطراف بأن تضمن للطفل الحماية والرعاية اللائمتين لرعايته، مراعية حقوق وواجبات والديه أو أوصيائه أو غيرهم من الأفراد المسؤولين قانوناً عنه، وتتخذ تحقيقاً لهذا الغرض جميع التدابير التشريعية والإدارية اللائمة».

قالت رئيسة لجنة المرأة والطفل وأمين السر بجمعية مقومات حقوق الإنسان منى الوهيب: في الوقت الذي تفتخر الحكومة أمام لجنة الخبراء بالامم المتحدة باحترام حق الطفل إنسانياً والاتفاقية ذات الصلة صدمنا بمقطع فيديو مؤلم تنتهك فيه الطفولة على يد المؤتمعات عليها منسوب لأحدى المدارس والذي انتشر في مواقع التواصل الاجتماعي وبعض الصحف الإلكترونية مستنكرة قيام إحدى المعلمات في وزارة التربية بتصوير فتاتين صغيرتين خلال تواجدهما في المدرسة ومرست عليهما العنف اللفظي والنفسي وقد يكون الجسدي بل لم يتم الإكتفاء بكل هذا، بل تم تصوير المقطع فيديو ونشره وسط فقهات المربيات الفاضلات وكان المشهد مسرحية كوميدية تستحق الضحك، مطالبة بالتحقيق العاجل حماية للأطفال ولوقف مثل هذه الممارسات، مع بقيننا بأن الكثير من المعلمات مخلصات ومحل احترام ولا تشوه هذه التصرفات مسيرتهن.

وقالت الوهيب أنه إذا ثبتت صحة هذا المقطع المنتشر، فإن على الوزارة محاسبة المخطئ ورد اعتبار الفتاتين وأسرتهما، فما تم عرضه يمثل انتهاكاً صارخاً لحق الطفلة

مشاركة العزاء

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلتي

الربيعان والريش الكرام

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

المربية الفاضلة

المرحومة/ وسمية صالح حمد الريش

زوجة / خالد جاسم محمد الربيعان

ووالدة كل من / جاسم ومحمد وأخواتهم

تعهد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وأثهم أئها وذويها الصبر والسلوان

إِنَّ اللَّهَ وَلَنَا الْيَوْمَ الرَّحِيمُونَ



مشاركة عزاء

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وجميع العاملين

بالشركة الوطنية للتنظيف

يتقدمون بأحر التعازي القلبية والمواساة من

الهندسة/ شهد سعيد دشتي

عضو مجلس الإدارة

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

والدة زوجها

الحاجة/ جواهر يوسف دشتي

سائلين المولى عزوجل أن يتعمدها بواسع رحمته

ويسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

إِنَّ اللَّهَ وَلَنَا الْيَوْمَ الرَّحِيمُونَ